

أنواع القروض العامة

إعداد

الدكتور حسن حجازي

# أنواع القروض العامة

## ١- القروض الداخلية والقروض الخارجية:

أ- القروض الداخلية: هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين فوق أراضيها، وتستطيع الدولة في هذا النوع من القروض وضع الشروط التي تجدها ملائمة، والمزايا التي تدفع المواطنين للاكتتاب في هذه القروض، ونجاح مثل هذه القروض متوقف على مجموعة من الاعتبارات أهمها:

- وجود فائض من المدخرات الوطنية عن حاجة السوق.
- وجود استعداد لدى المقرضين للاكتتاب على مثل هذه القروض.
- قدرة الدولة على المحافظة على التوازن الاقتصادي وتبعده عن حالات التضخم وتقلبات أسعار القطع الأجنبي وآثارها السلبية على الاقتصاد.

**ب-القروض الخارجية:** هي القروض التي تحصل عليها الدولة من شخص طبيعي أو اعتباري مقيم خارج البلاد، أو من حكومات أجنبية. وتلجأ الدولة إلى مثل هذه القروض عندما تكون بحاجة إلى رؤوس أموال وعدم كفاية الإيرادات المحلية والمدخرات الوطنية. وقد انتشرت مثل هذه القروض بشكل واسع في البلدان النامية في الآونة الأخيرة لدرجة أن بعضاً منها لم يعد قادراً على سدادها أو سداد فوائدها. ولمثل هذه القروض عدد من **المحاذير منها:**

-قد تستغل الدولة المقرضة ظروف الدولة المقرضة وتفرض عليها بعض الشروط.

-غالباً ما تكون القروض الخارجية بالقطع الأجنبي مما يجعل الدولة المقرضة مرتبطة بسعر صرف تلك العملة الأجنبية.

## ٢- القروض الاختيارية والقروض الإجبارية

**أ- القروض الاختيارية:** هي عبارة عن عقد بالتراضي بين المتعاقدين، والمتعاقد هنا مخير بين القبول أو الامتناع، ونجاح هذا النوع من القروض متوقف على أكثر من عامل أهمها:

- توفر أموال فائضة عن حاجة الأفراد في المجتمع .
- توافر الميل العام لدى الأفراد للاكتتاب بمثل هذه القروض.

### هناك نوعان من القروض الاختيارية الداخلية هما:

- القروض الوطنية: هي التي تطرحها الحكومات على أفراد شعبها معتمدة على دوافعهم الوطنية وانتمائهم للبلد.
- القروض التجارية أو العادية: هي التي تُعطى للمكاتب فيها فوائد وميزات مادية متنوعة، والإقبال عليها متوقف على مقدار العائد.

**ب-القروض الإجبارية:** هي القروض التي تفرضها الدولة بصورة إجبارية على رعاياها مقابل تعهداتها لهم بسدادها في الوقت المناسب، و تلجأ الدولة إلى مثل هذه القروض في الأزمات مثل الحروب والكوارث، ومن الفوائد الاقتصادية لهذه القروض ما يلي:

-يساعد القرض الإجباري على امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد في المجتمع والابتعاد عن التضخم.

-يساعد القرض الإجباري على تأجيل الدولة بعض الالتزامات المترتبة عليها، نتيجة الاستملاك أو تأجيل دفع قرض مستحق.

## ٣- القروض العمرية والقروض المؤبدة والقروض لأجل

**أ- القروض العمرية:** هي القروض المرتبطة بعمر المقرض حيث تكون الدولة ملزمة بتقديم مبلغ معين للمقرض مقابل الأموال التي أقرضها إياها، وينتهي هذا الالتزام بوفاة المقرض وتصبح الأموال المقرضة للدولة.

**ب- القروض المؤبدة:** هي القروض التي لا تحدد فيها الدولة تاريخاً معيناً لسدادها ولكنها تلتزم بدفع فائدة عنها، وتمتلك الدولة الحق في استهلاك ما تشاء من سندات القرض في الوقت الذي يناسبها، والمقرض لا يستطيع أن يطالب الدولة وفاء القرض لكن يمتلك الحق بالمطالبة بالفوائد المقررة له سنوياً.

**ج- القروض لأجل أو العائمة أو السائرة:** هي عقود مؤقتة وطارئة تعقد لمدة معينة ينقضي الدين بنهايتها، فقد تكون لمدة تزيد عن ١٠/سنوات، أو لمدة لا تزيد عن ١٠/سنوات، أو لأجل قصير يتراوح بين الشهر والسنة. منها: (سندات الخزينة) التي تصدرها الدولة لسد العجز في بعض المواسم.

## ٤- القروض المثمرة والقروض العقيمة

**أ- القرض المثمر:** هو القرض الذي ينفق على مشاريع استثمارية تأتي بإيراد ويسدد أصل الدين مع فوائده.

**ب- القرض العقيم:** هو القرض الذي ينفق على مشروع لا يأتي بإيرادات لتسديد القرض وفوائده، لكنه له فوائد على الاقتصاد والمجتمع منها:

- محاربة الظواهر الاقتصادية السيئة في الاقتصاد العصري مثل التضخم.
- على القروض أن تساهم في حل بعض المشكلات الاقتصادية مثل البطالة.
- على القروض أن تحقق العدالة الاجتماعية بتوزيع عادل للأعباء المالية بين طبقات المجتمع .
- على القروض أن تحقق التوازن الاقتصادي من خلال إنفاق مبالغ القروض بشكل صحيح من خلال النفقات العامة.

# التنظيم الفني للقروض العامة

المقصود بالتنظيم للقروض الآلية التي يتم بموجبها إصدار القروض والتي تتطلب مجموعة من الإجراءات منها:

**١- تحديد نظام إصدار القروض العامة:** أي معرفة مقدار القرض وفوائده:

- مبلغ القرض: قد يتم تحديد مبلغ القرض من الدولة وفي هذه الحالة إذا أكتتب بأكثر من قيمة القرض يتم احتساب لكل مكتتب المبلغ الذي اكتتب به، أما إذا لم يحدد مبلغ القرض فيحسب لكل مكتتب بمقدار السندات التي اكتتب بها.

- معدل الفائدة.

**٢- إصدار القروض:**

**أ- سعر إصدار سندات القرض:** للسندات سعر تصدر به فإذا تم الاكتتاب بنفس السعر الذي صدرت به يسمى سعر التعادل، أما إذا تم شراء السندات بأقل من سعرها الاسمي تشجيعاً للمكتتبين فيتم إعادتها للمكتتب بسعرها الاسمي ويسمى الفرق علاوة التسديد.



**ب-نوع سندات القروض وفئاتها:** قد تكون سندات القرض من فئة واحدة وقد تكون من عدة فئات مثل (١٠) ليرات قيمة كل سند أو سندات بقيمة (٥) ليرات وسندات بقيمة (١٠) ليرات، وكلما كانت قيمة السند منخفضة زاد عدد المكتتبين.

**ج-الشكل القانوني لسندات القرض:** هناك ثلاثة أشكال لسندات القرض هي:  
**-السندات الأسمية:** وهي السندات التي تصدر بأسماء أصحابها وفق قوائم محددة

**-سندات لحاملها:** هي السندات التي لا يدون فيها أسماء أصحابها ويعتبر حاملها هو صاحبها.

**-سندات مختلطة:** هي السندات التي يدون فيها اسم صاحبها ويرفق بها قسيمة بالفوائد المترتبة على القرض تحصل من قبل حاملها.

## د-تحديد الكيفية التي يتم بها الاككتاب

١-الاككتاب العام: هو الأسلوب الذي تقوم الدولة بموجبه بطرح سندات القرض على جمهور المواطنين بشكل عام.

٢-الاككتاب عن طريق المصارف: حيث يقوم المصرف بأخذ السندات بأقل من سعرها الاسمي وبيعها للجمهور ويستفيد من الفرق مقابل مخاطرته وبيعها.

٣-الاصدار في الأسواق المالية (البورصة): تتولى الدولة هنا بيع سنداتها للجمهور بنفسها مستفيدة من الأسواق المالية وطريقة عملها في بيع السندات.

٤-الاككتاب بالمزاودة: حيث تقوم الدولة بعرض السندات بطريقة المزاودة على أن تحدد الحد الأدنى لقيمة السند وتترك الحد الأعلى للمزاودة بين المكتتبين.

## ٣- تسديد القروض

من المعروف أن المكتتب بالقرض يتنازل عن المبلغ الذي اكتتب به مقابل حصوله على فائدة يحصل عليها مرة في السنة أو مرتين في السنة، وهذا ما ينطبق على القرض الداخلي الذي لا يحتاج إلى ضمانات، أما القرض الخارجي فيحتاج إلى ضمانات تقدمها الدول المقترضة منها:

**-ضمانات عينية:** وذلك بوضع بعض موارد الدولة تحت تصرف القرض لتسديد فوائده وأقساطه في الموعد المحدد.

**-ضمانات شخصية:** حيث تقوم دولة أخرى بضمان الدولة المقترضة.

**-الضمانات النقدية:** تتعهد بموجبها الدولة بسداد قيمة القرض بالنقد الأجنبي أو بمعادن ثمينة كالذهب.

# طرائق تسديد القروض

١-وفاء القرض حين استحقاقه.

٢-تسديد القرض العام عن طريق التثبيت: حيث تقوم الدولة بتحويل قرض قصير الأجل عند استحقاقه إلى قرض طويل الأجل.

٣-تسديد القرض بأسلوب التبديل: حيث تقوم الدولة باستبدال قرض قديم بقرض جديد تسدد به القرض القديم عندما تكون معدلات الفائدة للقرض القديم مرتفعة، والتبديل يتم عادة **بثلاثة أساليب:**

-**التبديل الإجباري:** حيث تقوم الدولة بإلزام المكتتبين بالقرض بإحلال دين جديد بفائدة منخفضة محل دين قديم بفائدة مرتفعة.

-**التبديل الاختياري:** يتم في هذه الحالة ترك الحرية للمكتتبين بتبديل سنداتهم القديمة بسندات جديدة بفائدة أقل أو الاحتفاظ بالسندات القديمة، مقابل تقديم بعض الميزات في حال التبديل.

**-التبديل شبه الاختياري:** حيث تقوم الدولة في هذه الحالة بعقد قرض جديد بفائدة منخفضة وتستخدمه في سداد القرض القديم.

**-تسديد قيمة القرض عن طريق الاستهلاك:** أي سداد قيمة القرض إلى حاملي السندات مما يؤدي إلى تخفيض قيمة القرض وتخفيض الفوائد. ويتم استهلاك القرض على الشكل التالي:

-الاستهلاك على طريقة أقساط سنوية

-الاستهلاك بطريقة القرعة.

-الاستهلاك عن طريق الشراء من السوق المالية.

## ٤- تغطية استهلاك القروض العامة

هناك أكثر من طريقة لتغطية استهلاك القروض العامة من أهمها:

**أ-طريقة الموازنة:** تستخدم وفق هذه الطريقة فوائض الموازنة العامة في تسديد القرض أو ترصد في الموازنة العامة أقساط القرض مع فوائده في كل عام.

**ب-طريقة صندوق الاستهلاك:** وذلك بأن تنشأ الدولة صندوقاً خاصاً يُزود بمبلغ بمثابة رأس مال له يغذى كل سنة بمبلغ من الموازنة أو يخصص له إيراد معين، ويقوم هذا الصندوق بشراء سندات القروض من الأسواق المالية وينتظر المواعيد المحددة لها ليقوم بتسديدها إلى أن ينتهي الصندوق بشراء السندات كلها.

**ج-طريقة فرض ضرائب استثنائية على رأس المال:** تستخدم هذه الطريقة أثناء الحروب لتسديد القروض.

**د-طريقة الإصدار الجديد:** يتم في هذه الطريقة إصدار نقدي جديد لسداد القرض.

## ٥- الامتناع عن تسديد القروض العامة

من الممكن أن تمتنع الدولة عن تسديد القروض العامة وذلك عندما تعلن إفلاسها وذلك كما حدث مع البرازيل والأرجنتين.

### أسباب الامتناع عن تسديد القروض:

أ- عدم قدرة الدولة مالياً على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين.

ب- تغير النظام السياسي في الدولة.

ج- شعور الدولة بغبن شديد عند قبولها بشروط المقرضين واستغلال المقرضين الوضع المالي الصعب للدولة عند منحها القرض.